

أثر هيكل التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2019)

وسام عبد الحميد كريم المعاينة*

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الهيكل التمويلي على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة 2010-2019، من خلال استخدام نموذج تحليل الإنحدار المتعدد، وشملت عينة الدراسة: البنك الإسلامي الأردني، بنك صفوة الإسلامي، البنك العربي الإسلامي الدولي، وتضمنت المتغيرات المستقلة: نسبة المديونية، نسبة الملكية، نسبة السيولة النقدية، حجم البنك، بينما المتغيرات التابعة هي: معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، أظهرت النتائج أنَّ هيكل التمويل مقيساً بنسبة المديونية له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية كل من البنك الإسلامي الأردني، والبنك الإسلامي العربي الدولي، بينما كان له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على ربحية بنك صفوة الإسلامي، وأما هيكل التمويل مقيساً بنسبة الملكية فكان له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية جميع البنوك الإسلامية الأردنية. أما نسبة السيولة النقدية كان لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، بينما حجم البنك كان له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

الكلمات الدالة: هيكل التمويل، ربحية البنوك الإسلامية، البنوك الإسلامية.

* قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة مؤتة.

تاريخ قبول البحث: 2020/8/31 .

تاريخ تقديم البحث: 2020/5/4 .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2023.

The Impact of the Financing Structure on the Profitability of Jordanian Islamic Banks for the period (2010-2019)

Wesam Abdelhameed Al-Maitah *

wesam81@mutah.edu.jo

Abstract

The study aimed to measure the impact of the financing structure on the profitability of Jordanian Islamic banks for the period 2010-2019, by using the multiple regression analysis model. The study sample included Jordan Islamic Bank, Safwa Islamic Bank, Islamic International Arab Bank. The independent variables included debt ratio, equity ratio, cash liquidity ratio, bank size, while the dependent variables are return on assets (ROA), return on equity (ROE). The results showed that the financing structure measured by the debt ratio has a positive and statistically significant impact on the profitability of both the Jordan Islamic Bank of Jordan and the Islamic International Arab Bank, while it had a statistically significant negative impact on the profitability of Safwa Islamic Bank, as for the financing structure measured by equity ratio; however, it had a statistically significant positive impact on the profitability of all Jordanian Islamic banks. As for the cash liquidity of bank, it had a statistically significant negative impact on the profitability of Jordanian Islamic banks, while the size of the bank had a statistically significant positive impact on the profitability of Jordanian Islamic banks.

Keywords: Financing Structure, Profitability of Islamic banks, Islamic Banks.

* Department of Banking and Financial Sciences, College of Business, Mutah University.

Received: 4/5/2020.

Accepted: 31/8/2020.

© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2023

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يهدف النظام المصرفي إلى ضمان تدفق الأموال من وحدات الفائض (المودعين) إلى وحدات العجز (المقترضين)، وبالتالي فإن قطاع البنوك الإسلامية كأحد مكونات النظام المصرفي يلعب دوراً رئيسياً في تمويل المشروعات التنموية من خلال ما يُقدمه من تسهيلات مالية، حيث تُعد البنوك الإسلامية من أهم الدعائم الأساسية في بناء النظام المصرفي والهيكل الاقتصادي الأردني لما تُمثله من كونها وعاء رئيسياً لتجميع الأموال وإعادة ضخها في قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال التمويل الممنوح للعملاء أو الاستثمارات المباشرة.

كما يُعتبر الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية هو تعظيم الأرباح بهدف إثبات كفاءتها وقدرتها على الاستمرار والمنافسة في أسواق المال والاستثمار، وبالتركيز على القطاع المصرفي فإن أهمية الوصول لمعدلات ربحية تنافسية في البنوك عموماً وفي البنوك الإسلامية على نحو خاص يُعتبر من أهم التحديات التي تواجهها خاصةً في ظل عدة اعتبارات تحكم عمل هذه البنوك مثل ضرورة الاحتفاظ بقدر من السيولة بناءً على تعليمات البنك المركزي لمواجهة مخاطر السحب غير المتوقعة من قبل العملاء، بالإضافة إلى السعي للاستخدام الآمن للأموال والموارد الاقتصادية المتاحة للبنك في ظل حقيقة أنّ الجزء الأكبر من الموارد المالية للبنوك هو من أموال المودعين. ولذلك يُعدّ قرار التمويل قراراً استراتيجياً بالنسبة للبنوك فهو يتطلب منها البحث عن مصادر مختلفة لتمويل احتياجاتها التي تسمح لها بمواجهة معوقات نشاطاتها وتجنبها الوقوع في الأزمات المالية، لذا تعتبر مسألة التمويل من أعقد المشكلات التي تواجه تنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية عموماً ومن ضمنها البنوك الإسلامية.

وفي وقتنا الراهن يوجد أمام البنوك كمؤسسات اقتصادية مصادر تمويل متعدّدة تتباين في خصائصها وتختلف في تكاليفها وشروط الحصول عليها، فضلاً عن تفاوت درجة المخاطرة المصاحبة لكل مصدر، وأمام تعدّد مصادر التمويل أصبح الاهتمام منصباً على الطريقة التي يتم بها المزج بين مختلف هذه المصادر لتشكيل التوليفة المالية أو ما يُطلق عليه اصطلاحاً بـ " الهيكل التمويلي " الذي يُحقق للبنوك أهدافها بأقل تكلفة تمويل وأقل مخاطرة.

مشكلة الدراسة:

نظراً لتفشي ظاهرة فشل العديد من المؤسسات الاقتصادية ومن ضمنها البنوك بسبب المزيج غير المناسب لهيكلها المالي وعدم تخطيطها، فإن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي أو مصادر التمويل الداخلي أو تحديد المزيج منهما، لا يتم تلقائياً، وإنما تحكمه مجموعة من القواعد تُعدّ من أخطر القرارات التي تواجه الإدارة المالية، وبذلك يكون التحدي الأكبر أمام المدير المالي في أي مؤسسة اقتصادية هو كيفية تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من أجل معرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، والاستفادة من ذلك في صنع القرارات المالية والاستثمارية والإدارية بهدف تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.

وعلى ضوء ما سبق يُمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الجوهرية التالي:

ما أثر الهيكل التمويلي على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2019) ؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، فإنه من الضروري طرح التساؤلات

الفرعية الآتية:

1. ما أثر التمويل بالديون على ربحية البنوك الإسلامية مقاسةً بنسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول.

2. ما أثر التمويل بحقوق الملكية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسةً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

أهداف الدراسة:

يُعتبر القطاع المصرفي من الدعائم الأساسية للاقتصاد الأردني، وفي ظل المرحلة الحالية التي تمر بها الأردن من ظروف اقتصادية غير مستقرة - إلى حد ما - فإن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

1. تحديد أثر التمويل بالديون والتمويل بحقوق الملكية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.
2. التنبؤ بربحية البنوك الإسلامية بالاعتماد على النماذج التقديرية للتنبؤ بربحية البنوك التي تم التوصل إليها من خلال نتائج الدراسة.

3. الخروج بتوصيات تساعد صانعي القرار في البنوك الإسلامية على رسم سياسات تمويلية مناسبة تُمكن البنوك الإسلامية من تعظيم أرباحها وتزيد من قدرتها على النمو والبقاء والمنافسة في أسواق المال والاستثمار.

أهمية الدراسة:

في ضوء المشكلة البحثية المطروحة، وأهداف البحث تتلخص أهمية الدراسة في مايلي:

▪ **الجانب النظري:** التأصيل العلمي للعلاقة بين أبعاد الهيكل التمويلي وربحية البنوك الإسلامية وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر.

▪ الجانب العملي:

1. مساعدة صانعي القرار في البنوك الإسلامية على رسم سياسات تمويلية تضمن لها البقاء والنمو والمنافسة في أسواق المال والاستثمار.

2. مساعدة صانعي القرار في البنوك الإسلامية على رسم سياسات تمويلية تُعزز من ثقة العملاء والجهات الرقابية فيها.

3. مساعدة البنوك الإسلامية على رسم سياسات تمويلية تُمكنها من مواجهة مخاطر الفشل أو التعثر المالي.

فرضيات الدراسة:

يهدف الإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة فرضيتها الرئيسية بصيغتها العدمية على النحو

الآتي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة سيولة البنك النقدية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية الدراسة ما يلي:

أولاً: المنهج العلمي

يُعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، وتتكون هذه الدراسة من مرحلتين: تم الاعتماد في المرحلة الأولى على المنهج الوصفي، بهدف التعريف بالإطار النظري للهيكل التمويلي وربحية البنوك الإسلامية. بينما تم الاعتماد في المرحلة الثانية على المنهج الإحصائي التحليلي، لدراسة البيانات المتوفرة عن موضوع البحث، ثم تفسيرها واستخلاص النتائج المتعلقة بمدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ولغايات التحليل الإحصائي تم التركيز على الأساليب الإحصائية الإستدلالية: (تحليل الإنحدار الخطي المتعدد).

ثانياً: مصادر البيانات

لغايات هذه الدراسة تم الاعتماد على مصادر البيانات الجاهزة أو الثانوية التي تتمثل في الكتب والرسائل الجامعية والأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات علمية مُحكمة عربية أو أجنبية بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية الصادرة من بورصة عمان أو التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك محل الدراسة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الإسلامية الأردنية والبالغ عددها ثلاثة بنوك إسلامية وتتضمن: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي، وقد تم اختيار كافة البنوك الإسلامية الأردنية نظراً لصغر حجم العينة، ومن ناحية أخرى نظراً لتوفر البيانات اللازمة لاحتساب المتغيرات المالية في هذه الدراسة خلال فترة الدراسة، والجدول (1) يُبين قائمة بأسماء البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

جدول (1) قائمة أسماء المصارف الإسلامية محل الدراسة

اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع
البنك الإسلامي الأردني	1979/1/1	74
بنك صفوة الإسلامي	1978/1/1	35
البنك العربي الإسلامي الدولي	1997/3/30	12

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في بورصة عمان للعام 2019.

رابعاً: النموذج القياسي للدراسة

بما أنّ هذه الدراسة ستقوم باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(نسبة المديونية، نسبة الملكية، نسبة السيولة النقدية، حجم البنك) على المتغيرات التابعة المتمثلة بـ (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، لذلك فإنّ أفضل أسلوب لقياس هذا الأثر هو باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiplier Linear Regression Analysis) ، وذلك بالاعتماد على برنامج (STATA) للتحليل الإحصائي، وتم صياغة النموذج القياسي للدراسة على النحو الآتي:

$$\text{Model (1): } ROA_{it} = \alpha + \beta_1(DR_{it}) + \beta_2(ER_{it}) + \beta_3(LR_{it}) + \beta_4(BS_{it}) + \varepsilon_{it}$$

$$\text{Model (2): } ROE_{it} = \alpha + \beta_1(DR_{it}) + \beta_2(ER_{it}) + \beta_3(LR_{it}) + \beta_4(BS_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

جدول (2) تفسير دلالة ونوع المتغيرات الخاصة بالنماذج القياسية للدراسة

رمز المتغير	دلالة المتغير	نوع المتغير
ROA _{i,t}	العائد على الأصول للبنك (i) في السنة (t)	تابع / ربحية
ROE _{i,t}	العائد على حقوق الملكية للبنك (i) في السنة (t)	تابع / ربحية
DR _{i,t}	نسبة المديونية (i) في السنة (t)	مستقل / الهيكل التمويلي
ER _{i,t}	نسبة الملكية للبنك (i) في السنة (t)	مستقل / الهيكل التمويلي
LQ _{i,t}	نسبة السيولة النقدية للبنك (i) في السنة (t)	متغير/ ضابط
BS _{i,t}	حجم البنك (i) في السنة (t)	متغير/ ضابط

خامساً: توصيف متغيرات الدراسة وطرق قياسها

صنف الباحث متغيرات الدراسة إلى ثلاث مجموعات هما:

المجموعة الأولى: المتغيرات التابعة: وتتضمن المؤشرات المالية المستخدمة لقياس مدى كفاءة البنوك في توليد الأرباح وهي:

1- معدل العائد على الأصول (Return on Assets (ROA): مؤشر يقيس مدى ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها، ويُعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتمثل في نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول

أي مجموع الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل" (Wang & Fan, 2014, 143)، ويتم حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{إجمالي الأصول}$$

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): "هو مؤشر يقيس العلاقة بين أموال مالكي المنشأة التي تم استثمارها من جهة وعوائد هذه الأموال من جهة أخرى، حيث تقوم هذه النسبة بقياس مجموع العوائد المتأتية من كل دينار تم استثماره من قبل مالكي المنشأة" (Gitman & Zutter, 2015, 87)، ويتم حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة: وتتضمن المؤشرات المالية التي تُعبر عن الهيكل التمويلي في البنوك الإسلامية وهي:

أولاً: نسبة المديونية: (Debt Ratio: DR):

"يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك على مصادر التمويل المقترض سواء كان قصيراً أو طويل الأجل في تمويل موجودات البنك، وتبين هذه النسبة كم كل دينار من موجودات البنك قد تم تمويلها من المطلوبات سواء كانت مطلوبات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل" (Al Ali, 2013, 118)، وفي البنوك الإسلامية تتكون المطلوبات من: حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية الجارية وتحت الطلب وحسابات العملاء الجارية وتحت الطلب، التأمينات النقدية، الذمم الدائنة، المخصصات، ومن الدراسات التي تم استخدام هذا المؤشر فيها للتعبير عن الهيكل التمويلي في البنوك الإسلامية دراسة (Kalash, 2019)، (UL-Qayyum, 2019). وتم حساب هذه النسبة بناءً على هذه الدراسات وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية: (DR)} = \text{إجمالي المطلوبات أو الخصوم} \div \text{إجمالي موجودات البنك}$$

ثانياً: نسبة الملكية: (Equity Ratio: ER): "يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة مالكي البنك وهم حملة الأسهم العادية في تمويل موجودات المصرف، وتشير هذه النسبة إلى مصادر التمويل الداخلية بالنسبة للبنوك" (Al Ali, 2013, 117)، وقد تم استخدام هذا المؤشر في العديد من

الدراسات للتعبير عن الهيكل التمويلي في البنوك الإسلامية، ومن الدراسات التي استخدمت هذا المؤشر للتعبير عن الهيكل التمويلي في البنوك الإسلامية دراسة (Meero, 2015)، (Rajhi & Alslehat, 2014)، وتم حساب هذه النسبة بناءً على هذه الدراسات وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة المُلْكِيَّة : (ER) = إجمالي حقوق المساهمين} \div \text{إجمالي موجودات البنك}$$

المجموعة الثالثة: المتغيرات الضابطة: وتتضمن المتغيرات التالية التي تهدف إلى تحسين قوة النموذج القياسي للدراسة وهي:

أولاً: السيولة النقدية للمصرف: (Liquidity Ratio: LR): " يقيس هذا المؤشر مقدار الموارد النقدية المتاحة لدى البنك في الأجل القصير اللازمة لرد الودائع ، لذلك فهي تعتبر مؤشر أمان بالنسبة للبنوك فهي تشير إلى مدى قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة" (Al-Tamimi & Al-Nuaimi, 2008, 90)، وتم حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{نسبة السيولة النقدية: (LR) = الأصول النقدية} \div \text{إجمالي الودائع}$$

حيث تُمثل الأصول النقدية: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتظهر في جانب الأصول المتداولة في ميزانية البنك الإسلامي، بينما يمثل مؤشر إجمالي الودائع مختلف مصادر الودائع (إدخارية، استثمارية، جارية).

ثانياً: حجم المصرف: (Bank SIZE: BS): إنَّ حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة في ربحية البنوك، وهناك تناقض في نتائج العديد من الدراسات فيما يتعلق بأثر الحجم على الأداء المالي للبنوك، حيث تشير بعض الدراسات أنَّ كِبَر حجم البنك يؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الموجودات ودراسات أخرى تشير إلى أنَّ كِبَر حجم البنك يزيد من قدرة البنوك على الاستثمار وبالتالي يزيد من ربحية البنوك (Hamdan & Hussein, 2016)، ويتم حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{حجم البنك: (BS) = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول}$$

الدراسات السابقة:

هناك اهتمام كبير على مستوى البحوث الأكاديمية الدولية بدراسة العوامل المؤثرة على القطاع المصرفي نتيجة تأثير هذا القطاع المباشر والكبير على معدلات النمو والتنمية، وفي هذا القسم من البحث قام الباحث باستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة أثر هيكل التمويل على ربحية المصارف عموماً والمصارف الإسلامية على نحو خاص.

تناولت دراسة (Menacer et al., 2020) قياس أثر الرافعة المالية على أداء البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2005-2017، وتضمنت عينة الدراسة 25 مصرفاً إسلامياً مدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي، واستخدمت الدراسة أسلوب الإنحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن للرافعة المالية تأثيراً إيجابياً كبيراً على أداء المصارف الإسلامية مقيساً بمعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات، و Tobin Q ، حيث إن ارتفاع درجة الرفع المالي تؤدي إلى ارتفاع في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتناولت دراسة (Kalash, 2019) قياس أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في تركيا للفترة 2008-2017 وتضمنت عينة الدراسة 5 مصارف إسلامية و 11 مصرفاً تقليدياً وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة المديونية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على أداء المصارف الإسلامية، حيث يزداد معدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة المديونية تؤثر بشكل سلبي على أداء المصارف التقليدية حيث ينخفض معدل العائد على إجمالي الأصول نتيجة لارتفاع نسبة المديونية لدى المصارف التقليدية.

وهدفت دراسة (UL qayyum et al., 2019) إلى قياس أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان للفترة 2006-2016. وتضمنت عينة الدراسة 10 بنوك، واستخدم الباحث تحليل الإنحدار (نموذج الأثر الثابت) لاختبار فرضيات الدراسة، وتضمنت متغيرات الدراسة المستقلة نسبة الديون إلى حق الملكية، ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بينما المتغيرات التابعة هي معدل العائد على حقوق الملكية و ربحية السهم، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لهيكل رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية بينما أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي لهيكل رأس المال على ربحية السهم.

وهدفت دراسة (Hafeez et al., 2018) إلى اختبار أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية في دول آسيا (الباكستان، الأردن، مصر، البحرين) للفترة الممتدة من 2007-2016. وتضمنت الدراسة المتغيرات المستقلة الآتية: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية. أما المتغيرات التابعة فهي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد وفقاً لبرمجية (Eviews Software) لتحليل بيانات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين نسبة الديون إلى إجمالي الأصول وربحية المصارف الإسلامية بينما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصارف الإسلامية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

وتناولت دراسة (Salim, 2018) قياس أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في كينيا للفترة 2011-2015. وتضمنت المتغيرات المستقلة للدراسة: حجم البنك، عمر البنك، الأصول الملموسة، فرص النمو، الرافعة المالية. أما المتغيرات التابعة فهي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما وشملت عينة الدراسة 42 بنكاً إسلامياً واستخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد وفقاً لبرنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لفرص النمو وحجم البنك على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كينيا بينما أظهرت الدراسة عدم وجود أثر لكل من عمر البنك ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كينيا.

وفي دراسة قام بها (Meero, 2015) هدفت إلى اختبار العلاقة بين متغيرات هيكل رأس المال وأداء المصارف الإسلامية والتقليدية في دول الخليج. وشملت عينة الدراسة 16 بنك (8 بنوك إسلامية و 8 بنوك تقليدية)، وتضمنت المتغيرات المستقلة المُعيره عن هيكل رأس المال: نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، وحجم البنك كمتغير ضابط، أما المتغيرات التابعة فهي معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على إجمالي الأصول، واستخدم الباحث برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تشابه بين المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث وجود علاقة سلبية قوية بين نسبة الديون إلى حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وعلاقة إيجابية مع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين كل من نسبة الديون إلى حقوق الملكية و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول مع معدل العائد

على حقوق الملكية، أما حجم البنك فكان تأثيره إيجابي على الأداء المالي في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

وهدفت دراسة (Zaroki & Rouhi, 2015) إلى اختبار العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة طهران للفترة من 2008-2013، واستخدم الباحث نموذج الأثر الثابت (Effect Fixed) لاختبار فرضيات الدراسة وأظهرت نتائج الدراسة أن هيكل رأس المال مقاساً بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول له تأثير إيجابي على ربحية السهم (EPS)، وله تأثير سلبي على معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، كما وأظهرت نتائج الدراسة أن حجم البنك له تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي للمصارف، أما فرص النمو فكان لها تأثير إيجابي فقط على معدل العائد على حقوق الملكية.

واختبرت دراسة (Rajha & Alslehat, 2014) أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية للفترة 1998-2012 وشملت عينة الدراسة كل من: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وتضمنت المتغيرات المستقلة للدراسة: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة التمويل إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة، نسبة التركيز مقاسةً حسب مؤشر هيرفيندال، أما المتغير التابع فهو الأداء المالي وتم قياسه باستخدام معادلة Tobin Q، واستخدم الباحث أسلوب الإنحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لكل من نسبة حقوق الملكية إلى الأصول و نسبة التمويل إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أما نسبة الأصول السائلة فلم يكن لها أي تأثير على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

وتناولت دراسة (Alkayed et al., 2014) فحص أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية، وتضمنت عينة الدراسة 85 بنكاً متواجدة في 19 بلداً، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لفحص محددات أداء المصارف الإسلامية، وأظهرت نتائج الدراسة بأنه بعد ضبط العوامل البيئية للاقتصاد الكلي بأن أداء المصارف الإسلامية يستجيب بشكل إيجابي للزيادة في حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بأن على المصارف الإسلامية أن تُحدد بدقة المزيج المناسب من الدين وحقوق الملكية وذلك لتعظيم قيمة البنك.

وتناولت دراسة (Saeed et al., 2013) قياس أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك في باكستان للفترة 2007-2011 وتضمنت المتغيرات المستقلة للدراسة: هيكل رأس المال مقيساً بنسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية والديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية، أما المتغير التابع فهو الأداء المالي مقيساً بمعدل العائد على الأصول والعائد على حق الملكية وربحية السهم، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 25 بنكاً في باكستان، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية بين هيكل رأس المال وربحية البنوك الباكستانية بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لحجم البنك على الربحية.

وهدفت دراسة (Al-Ababneh, 2013) إلى استقصاء أثر هيكل الموجودات والمطلوبات على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وتمت معالجة البيانات باستخدام معادلة الانحدار المتعدد وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). من أجل استخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر لهيكل الموجودات والمطلوبات لدى المصارف الإسلامية والتقليدية على أدائها المالي.

وهدفت دراسة (Al-Mashharawi, 2007) إلى قياس أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من عام 1996-2005، وتمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

ما يُميز الدراسة الحالية:

بعد عرض أهم الدراسات السابقة، فإنّ أهم ما يُميز هذه الدراسة ما يلي:

1- أنها تُركّز على قياس أثر التمويل بالدين والتمويل بحقوق الملكية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

2- المنهجية المتبعة في التحليل، وفقاً لهذه الدراسة تم تحليل بيانات الدراسة لكل بنك من البنوك محل الدراسة بشكل منفرد.

3- مجتمع وعينة الدراسة، شملت الدراسة جميع البنوك الإسلامية الأردنية.

4- الفترة الزمنية التي تُغطيها الدراسة (2010-2019).

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الهيكل التمويلي ومصادره

المطلب الأول: مفهوم الهيكل التمويلي:

لقد نال موضوع الهيكل التمويلي اهتماماً بالغاً من قبل كثير من الباحثين في الدراسات السابقة، وتبرز أهمية دراسة الهيكل التمويلي، نظراً لحاجة جميع الشركات ومن ضمنها البنوك إلى الأموال من أجل المحافظة على بقائها في بيئة الأعمال المعاصرة، التي يتم تدبيرها عن طريق مصادر التمويل الذاتية، ومصادر التمويل الخارجية. ويُحدد قرار التمويل الكيفية التي ستحصل فيها الشركة على مصادر الأموال سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية.

يُعرّف الهيكل التمويلي على أنه: تشكيلة أو توليفة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم، سواءً كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل سواءً كانت أموال دين (اقتراض) أو أموال ملكية. وتجدد الإشارة هنا إلى أن مفهوم الهيكل التمويلي يختلف عن مفهوم هيكل رأس المال، حيث إن الأول يشمل كل مصادر التمويل، في حين أن الثاني يشمل فقط على مصادر التمويل طويل الأجل (Nicodano & Regis, 2019).

ومن جهة أخرى يُعرّف الهيكل التمويلي على أنه: المكونات التفصيلية لكل من جانبي ميزانية المنشأة، ويتحدد مدى توازن الهيكل المالي بمدى التناسق بين كل من أصولها وخصومها، وهذا ما يُطلق عليه منهج التغطية في التمويل (Morsi, 2007).

المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية:

تستثمر البنوك أموالها في استثمارات طويلة وقصيرة الأجل تبعاً لمصادر تلك الأموال، وذلك حسب احتياجاتها، لذا فإنّ هذه المصادر تنقسم إلى مصادر داخلية وخارجية وهي على النحو الآتي:
الفرع الأول: مصادر التمويل الذاتية (الداخلية):

وهي المصادر التي تعود إلى أصحاب البنك أي المالكين له وتتكون من: (Rajab, 2008) ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أ- رأس المال: يتم الحصول على رأس المال من الموارد التي تتجمع نتيجة المساهمة في البنك من قبل المساهمين، وهو ما يتم دفعة أي رأس المال المدفوع، ويعتبر رأس المال مهماً في عمل البنوك لأنه يحقق ما يلي: (Khalaf, 2006).

- توفير التمويل اللازم للبنك في المراحل الأولى لإنشائه لممارسة عمله ونشاطاته حيث إنه في بداية حياة المشروع لا يوجد الوقت الكافي للبنك للحصول على موارد تمويل خارجية.
 - يعتبر رأس المال مصدر التمويل الأساسي في تكوين الأصول الثابتة للبنك مثل الآلات، والأثاث، والمباني.
 - أن رأس المال يوفر الأمان والحماية المطلوبة للمودعين، وعادة يتم تحديد نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع بموجب القوانين ذات الصلة بعمل البنوك.
- ب- الاحتياطات: تحتفظ البنوك بجزء من أرباح السنوات السابقة على شكل احتياطات مالية لتعزيز رأس المال ولمواجهة المخاطر المالية المستقبلية، ولزيادة الثقة لدى المودعين بمتانة الوضع المالي للبنك، ومن أنواع الاحتياطات: الاحتياطي القانوني، والاحتياطي الاختياري، والاحتياطي العام (Othman, 2009).
- ج- الأرباح المحتجزة: وتتمثل في المبالغ التي تبقى فائضة من صافي الربح بعد القيام بالتخصيصات المختلفة ويتم تدويرها بقصد تسوية الأرباح في السنوات القادمة (Abdullah & Altrad, 2006).
- الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية: وهي المصادر التي يتم الاعتماد فيها على أموال الآخرين من غير المالكين له، وعادة تعتمد المؤسسات المصرفية ومنها البنوك الإسلامية على هذه المصادر بشكل أساسي في ممارسة عملها ونشاطها وبخاصة الاستثمارية منها، وتحتل المصادر الخارجية أهمية كبيرة في عمل البنوك لأنها تمثل النسبة الأكبر في مواردها ويتمثل هيكل المصادر الخارجية في البنوك الإسلامية بما يلي:
- أ- الودائع الائتمانية: وهي الأموال التي تقبلها البنوك الإسلامية على أنها قروض تلتزم بردها عند الطلب، حيث يقوم البنك الإسلامي باستثمار هذه الأموال على ضمانته، وتنقسم حسابات الودائع الائتمانية في البنوك الإسلامية إلى نوعين: الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب (Alwadi & Samhan, 2009).
- ب- الودائع الاستثمارية: هي حسابات تودع فيها المبالغ من المتعاملين بغرض قيام البنك الإسلامي باستثمارها في أوجه معينة أو محددة على أساس عقد المضاربة المطلقة أو المقيدة الذي يحكم العلاقة بين مساهمي البنك الإسلامي وأصحاب الودائع الاستثمارية (Saifi & Salim, 2010). وتنقسم الودائع الاستثمارية إلى نوعين هما:

- حسابات الاستثمار المُقيّدة: تقوم المصارف الإسلامية بقبول هذه الودائع على أساس عقد المضاربة المقيدة أو المشروطة بنوع الاستثمار، أو مدة الاستثمار، أو كيفية الاستثمار، أو مكانه وزمانه، وهي الحسابات التي يتم الاتفاق مع أصحابها باستثمار أموالهم في مشاريع محددة في مدة محددة أو آلية معينة أو قطاع محدد (Al-Khaqni, 2011).
- حسابات الاستثمار المطلقة: هي الودائع النقدية التي يتسلمها البنك الإسلامي من عملائه الراغبين بمشاركته فيما يقوم به من عمليات تمويل أو استثمار أو توظيف للأموال بشكل مستمر دون قيود أو شروط تُفرض على المصرف، وذلك على أساس حصول المصرف الإسلامي على حصة من صافي ما يتحقق من أرباح ناشئة من أعمال المشروع لا تعدّ أو تقصير أو مخالفة للشروط (Al-Maghribi, 2004).

المبحث الثاني: ربحية البنوك الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك الإسلامية:

تُعرّف الربحية بأنها: العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، وتعدّ الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة البنك في استخدام الموارد المختلفة على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية (Qantqji, 2010).

كما تُعرّف الربحية أيضاً بأنها: مقياس لمدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها، لذا فإنّ البنوك تعمل على تحقيق أهدافها في الربحية من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل (Aql, 1989).

ويُعبّر مقياس الربحية للبنك الإسلامي عن قدرته في مواجهة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية الناجمة عن استخدام وتفعيل صيغ الاستثمار والتمويل فيه، كما يتطلب القياس المالي المُنبع في البنوك الإسلامية إمعان النظر في بعدين أساسيين تنبثق عنهما رؤية ورسالة تلك البنوك وهما: الربحية، والمخاطرة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية:

هنالك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ربحية البنوك الإسلامية ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

1- العوامل الخارجية: هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في ربحية البنوك ومنها: (Raqqada, 2016)

- عوامل سياسية: يؤثر مستوى الاستقرار السياسي في الدولة على سياسات البنوك فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في ربحيتها.
- عوامل قانونية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامة البنوك المالية ولحماية أموال المودعين.

2- العوامل الداخلية: من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية البنوك (Mzeeq,2014)

- هيكل الودائع: تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في تمويل نشاطاتها الاستثمارية المختلفة وذلك في سبيل تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح.
- حجم البنك وإدارته: يُقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فحجم البنك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيراً في البنوك صغيرة الحجم وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة الحجم.

الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

ينتمي نموذج الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات الدراسة للتحقق من تحقيقها للشروط المطلوبة. ولتحقيق ذلك قام الباحث بإجراء اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة للنموذج القياسي الخاص بكل بنك من البنوك الإسلامية على حدة وذلك على النحو الآتي:

اختبار التداخل الخطي:

تعتمد قوة النموذج على فرضية استقلال كل من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي للدراسة عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير، وقد تم

استخدام (Collinearity Diagnostics)، وذلك بحساب معامل تباين التضخم للمتغير (Variance Inflation Factor VIF)، لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وفي حال إذا كانت قيمة (VIF) أكبر من 5 لكل متغير من المتغيرات المستقلة فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني (Multicollinearity)، ويُلاحظ من خلال الجدول (2) أن قيمة (VIF) هي أقل من 5 لجميع المتغيرات المستقلة والضابطة الخاصة في النماذج القياسية لكل بنك من البنوك الإسلامية محل الدراسة، مما يعني أن نماذج الدراسة تخلوا من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات.

جدول (2) اختبار التداخل الخطي (VIF) بين المتغيرات المستقلة

البنك الإسلامي الأردني	قيمة VIF	بنك صفوة الإسلامي	قيمة VIF	البنك العربي الإسلامي الدولي	قيمة VIF
نسبة المديونية	1.2470	نسبة المديونية	3.2465	نسبة المديونية	1.9501
نسبة الملكية	1.7031	نسبة الملكية	1.9071	نسبة الملكية	3.2231
نسبة السيولة	1.5839	نسبة السيولة	2.4570	نسبة السيولة	1.7073
حجم البنك	1.1814	حجم البنك	1.0212	حجم البنك	1.2829

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Regression Analysis Multiple Linear)، لمتغيرات الدراسة لكل بنك من البنوك الإسلامية محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على برنامج (STATA.V.12)، في تحليل أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (نسبة المديونية، نسبة الملكية، نسبة السيولة النقدية، حجم البنك) على المتغيرات التابعة والمتمثلة بـ (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، والجدول رقم (3)، (4)، (5) تُبين نتائج اختبار الفرضيات لكل بنك من البنوك الإسلامية محل الدراسة وعلى النحو الآتي:

البنك الإسلامي الأردني:

جدول (3) أثر هيكل التمويل وحجم البنك

وسيولته النقدية على ربحية البنك الإسلامي الأردني مقاسةً بـ (ROA)، (ROE)

المتغيرات المستقلة	OLS	المتغيرات التابعة	
		ROA	ROE
α	Coefficient	.06344131	.9388543
	Robust Std.Err.	.028058	.3252635
	T-statistic	2.26	2.89
	p-value	0.058	0.023
DR	Coefficient	.0946481	1.050838
	Robust Std.Err.	.0194732	.2291536
	T-statistic	4.86	4.59
	p-value	0.002	0.003
ER	Coefficient	.2658669	1.344588
	Robust Std.Err.	.0194732	.555868
	T-statistic	5.45	2.42
	p-value	0.001	0.046
LQ	Coefficient	- .0018609	- .0262911
	Robust Std.Err.	.0009047	.0114772
	T-statistic	- 2.06	- 2.29
	p-value	0.079	0.056
BS	Coefficient	.0051192	.0610847
	Robust Std.Err.	.0014158	.0159676
	T-statistic	3.62	3.83
	p-value	0.009	0.006
R-Squared		0.8853	0.8719
F		21.40	13.32
Prob(F)		0.0005	0.0022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (STATA.V.12).

يُلاحظ من الجدول (3) مايلي:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى أنّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة المديونية (DR) على ربحية البنك الإسلامي الأردني مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة المديونية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 0.0946481. عند مستوى دلالة أقل من 1% ($P\text{-Value} = 0.002$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة المديونية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 1.050838 عند مستوى دلالة أقل من 1% ($P\text{-Value} = 0.003$). وهذا يعني أن زيادة نسبة المديونية في البنك الإسلامي الأردني أدت إلى زيادة في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثراً لنسبة المديونية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنّ هناك أثر لنسبة المديونية على ربحية البنك، ويعزو الباحث هذه النتيجة لكون طبيعة الديون في البنوك الإسلامية ذات تكاليف منخفضة نسبياً تتمثل فقط في تكاليف إدارة هذه الديون والتي تتمثل بـ (الحسابات الجارية وتحت الطلب للبنوك، والمؤسسات المصرفية، والعملاء، والتأمينات النقدية، والذمم الدائنة) ونظراً للانخفاض النسبي في تكاليف التمويل بالدين وكفاءة البنك الإسلامي الأردني في إدارة هذه الديون ترتب على ذلك زيادة ربحية البنك، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة منها: دراسة (Menacer et al., 2020) والتي أظهرت نتائجها أنّ للرافعة المالية مقاسةً بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول أثراً إيجابياً كبيراً على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقيساً بـ معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Kalash, 2019)، والتي أظهرت أيضاً أن نسبة المديونية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على أداء البنوك الإسلامية مقاساً بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أنّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة الملكية (ER) على ربحية البنك الإسلامي الأردني مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة الملكية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 0.2658669. عند مستوى دلالة أقل من 1% ($P\text{-Value} = 0.001$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة الملكية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 1.344588 عند مستوى دلالة أقل من 5%

(P-Value= 0.046). وهذا يعني أنَّ زيادة نسبة الملكية في البنك الإسلامي الأردني أدت إلى زيادة في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة الملكية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنَّ هناك أثراً لنسبة الملكية على ربحية البنك، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن زيادة نسبة الملكية في البنك تزيد من هامش الأمان لدى البنك وهذا بدوره يزيد من ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك مما يؤدي إلى زيادة ربحية البنك، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة: (Hafeez et al., 2018)، (Meero, 2015).

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة أنَّ هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية (LQ) على ربحية البنك الإسلامي الأردني مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة السيولة النقدية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته - 0.0018609. عند مستوى دلالة أقل من 10%، (P-Value= 0.079)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة السيولة النقدية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته - 0.0262911. عند مستوى دلالة أقل من 10% (P-Value= 0.056). وهذا يعني أن زيادة نسبة السيولة النقدية في البنك الإسلامي الأردني تؤدي إلى انخفاض في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة السيولة النقدية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنَّ هناك أثراً لنسبة السيولة النقدية على ربحية البنك، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع أدبيات العمل المصرفي حيث أن احتفاظ البنوك بنسب عالية من السيولة لتحقيق متطلبات الأمان المصرفي يؤدي إلى انخفاض حجم الأموال المعدة لغايات الاستثمار، وهذا يقود إلى انخفاض مؤشرات الربحية.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة أنَّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة لحجم البنك (BS) على ربحية البنك الإسلامي الأردني مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لحجم البنك مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 0.0051192. عند مستوى دلالة أقل من 1%، (P-Value= 0.009)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لحجم البنك مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 0.0610847. عند مستوى دلالة أقل من 1% (P-Value= 0.006). وهذا يعني أن زيادة حجم البنك الإسلامي الأردني أدت إلى زيادة ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم

وجود أثر لحجم البنك على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لحجم البنك على ربحية البنك، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البنوك كبيرة الحجم قد تولد أداءً متميزاً، لأنها الأكثر قدرة على استخدام وفورات الحجم، ولديها القدرة على تنظيم أنشطتها بكفاءة كبيرة، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات منها دراسة: (Meero, 2015)، (Zaroki & Rouhi, 2015).

- بناءً على ماسبق، فإنه يمكن التنبؤ بربحية البنك الإسلامي المستقبلية بالاعتماد على متغيرات الهيكل التمويلي والمتغيرات الضابطة في النموذج القياسي للدراسة وفقاً لمعادلات التقدير التالية:

$$ROA_{it} = .06344131 + .0946481(DR) + .2658669(ER) - .0018609(LQ) + .0051192(BS)$$

$$ROE_{it} = .9388543 + 1.050838(DR) + 1.344588(ER) - .0262911(LQ) + .0610847(BS)$$

بنك صفوة الإسلامي

جدول (4) أثر هيكل التمويل وحجم البنك وسيولته النقدية على ربحية بنك صفوة الإسلامي مقاسةً بـ (ROA)، (ROE)

المتغيرات المستقلة	OLS	المتغيرات التابعة	
		ROA	ROE
α	Coefficient	- .5494208	- 3.623647
	Robust Std.Err.	.2412439	.8949047
	T-statistic	-2.28	-4.05
	p-value	0.085	0.015
DR	Coefficient	-.2327555	- .8584366
	Robust Std.Err.	.0657472	.2574456
	T-statistic	-3.54	- 3.33
	p-value	0.024	0.029
ER	Coefficient	.2088548	1.015459
	Robust Std.Err.	.0662352	.2284528
	T-statistic	3.15	4.44
	p-value	0.034	0.011

المتغيرات المستقلة	OLS	المتغيرات التابعة	
		ROE	ROE
LQ	Coefficient	- .004688	- .0193928
	Robust Std.Err.	.0016005	.0045782
	T-statistic	-2.93	- 4.24
	p-value	0.043	0.013
BS	Coefficient	.0272177	.1770781
	Robust Std.Err.	.0109217	.8949047
	T-statistic	2.49	4.40
	p-value	0.067	0.012
R-Squared		0.8258	0.9101
F		12.16	79.59
Prob(F)		0.0165	0.0005

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (STATA.V.12)

يُلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى أن هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لنسبة المديونية (DR) على ربحية بنك صفوة الإسلامي مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة المديونية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته -0.2327555. عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.024$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة المديونية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته -0.8584366. عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.029$). وهذا يعني أن زيادة نسبة المديونية في بنك صفوة الإسلامي أدت إلى انخفاض في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة المديونية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لنسبة المديونية على ربحية البنك، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى صغر حجم بنك صفوة الإسلامي قياساً في البنوك الإسلامية الأخرى التي تمكنت بسبب حجمها الكبير من إدارة ديونها على نحو يعزز من ربحيتها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات منها دراسة: (Meero, 2015)، وتختلف مع نتائج العديد من الدراسات منها دراسة: (Zaroki & Rouhi, 2015)، (Ulqayyam et al, 2019).

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة الملكية (ER) على ربحية بنك صفوة الإسلامي مقاسةً بمعامل العائد على الأصول (ROA)، وبمعامل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة الملكية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 2088548. عند مستوى دلالة أقل من 5%، ($P\text{-Value} = 0.034$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة الملكية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 1.015459 عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.011$). وهذا يعني أن زيادة نسبة الملكية في صفوة الإسلامي تؤدي إلى زيادة في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة الملكية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لنسبة الملكية على ربحية البنك.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة أن هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية (LQ) على ربحية بنك صفوة الإسلامي مقاسةً بمعامل العائد على الأصول (ROA)، وبمعامل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة السيولة النقدية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 0.004688. عند مستوى دلالة أقل من 5%، ($P\text{-Value} = 0.043$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة السيولة النقدية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 0.0193928. عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.013$). وهذا يعني أن زيادة نسبة السيولة النقدية في بنك صفوة الإسلامي أدت إلى انخفاض في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة السيولة النقدية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لنسبة السيولة النقدية على ربحية البنك.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة لحجم البنك (BS) على ربحية بنك صفوة الإسلامي مقاسةً بمعامل العائد على الأصول (ROA)، وبمعامل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لحجم البنك مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 0.0272177. عند مستوى دلالة أقل من 10%، ($P\text{-Value} = 0.067$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لحجم البنك مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 1.770781. عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.012$). وهذا يعني أن زيادة حجم بنك صفوة الإسلامي أدت إلى زيادة ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر

لحجم البنك على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لحجم البنك على ربحية البنك.

- بناءً على ماسبق، فإنه يمكن التنبؤ بربحية بنك صفوة الإسلامي المستقبلية بالاعتماد على متغيرات الهيكل التمويلي والمتغيرات الضابطة في النموذج القياسي للدراسة وفقاً لمعادلات التقدير التالية:

$$ROA_{it} = -.5494208 - .2327555(DR) + .2088548(ER) - .004688(LQ) + .0272177(BS)$$

$$ROE_{it} = -3.623647 - .854366(DR) + 1.015459(ER) - .0193928(LQ) + .1770781(BS)$$

▪ البنك العربي الإسلامي الدولي:

جدول (5) أثر هيكل التمويل وحجم البنك وسيولته النقدية على ربحية البنك العربي الإسلامي الدولي مقاسةً بـ (ROA)، (ROE)

المتغيرات المستقلة	OLS	المتغيرات التابعة	
		ROA	ROE
α	Coefficient	2.642113	.2478933
	Robust Std.Err.	.6662557	.0696612
	T-statistic	3.97	3.56
	p-value	0.005	0.009
DR	Coefficient	.4604805	.0410093
	Robust Std.Err.	.2489264	.0272175
	T-statistic	2.35	2.93
	p-value	0.065	0.043

المتغيرات المستقلة	OLS	المتغيرات التابعة	
		ROE	ROE
ER	Coefficient	3.40658	.2349424
	Robust Std.Err.	.6641516	.0787084
	T-statistic	5.13	2.98
	p-value	0.001	0.020
LQ	Coefficient	- .1749648	- .0154304
	Robust Std.Err.	.0530055	.0057904
	T-statistic	- 3.30	-2.66
	p-value	0.013	0.032
BS	Coefficient	.1565323	.0142699
	Robust Std.Err.	.0337502	.0035684
	T-statistic	4.64	4.00
	p-value	0.002	0.005
R-Squared		0.8926	0.7970
F		10.34	5.28
Prob(F)		0.0046	0.0280

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (STATA.V.12)

يُلاحظ من الجدول (5) ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى أنّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة المديونية (DR) على ربحية البنك العربي الإسلامي الدولي مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة المديونية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 0.4604805. عند مستوى دلالة أقل من 10% ($P\text{-Value} = 0.065$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة المديونية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 0.0410093. عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.043$). وهذا يعني أن زيادة نسبة المديونية في البنك العربي الإسلامي الدولي أدت إلى زيادة في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة المديونية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنّ هناك أثراً لنسبة المديونية على ربحية البنك.

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة الملكية (ER) على ربحية البنك العربي الإسلامي الدولي مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة الملكية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 3.40658 عند مستوى دلالة أقل من 1%، ($P\text{-Value} = 0.001$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة الملكية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 2349424. عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.046$). وهذا يعني أن زيادة نسبة الملكية في البنك العربي الإسلامي الدولي أدت إلى زيادة في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة الملكية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لنسبة الملكية على ربحية البنك.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة أن هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية (LQ) على ربحية البنك العربي الإسلامي الدولي مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة السيولة النقدية مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته -1749648. عند مستوى دلالة أقل من 5%، ($P\text{-Value} = 0.013$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لنسبة السيولة النقدية مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته -0154304. عند مستوى دلالة أقل من 5% ($P\text{-Value} = 0.032$). وهذا يعني أن زيادة نسبة السيولة النقدية في البنك العربي الإسلامي الدولي أدت إلى انخفاض في ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة السيولة النقدية على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لنسبة السيولة النقدية على ربحية البنك.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة لحجم البنك (BS) على ربحية البنك العربي الإسلامي الدولي مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حيث بلغ معامل الانحدار (β) لحجم البنك مع معدل العائد على الأصول (ROA) ما نسبته 1565323. عند مستوى دلالة أقل من 1%، ($P\text{-Value} = 0.002$)، بينما بلغ معامل الانحدار (β) لحجم البنك مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ما نسبته 0142699. عند مستوى دلالة أقل من 1% ($P\text{-Value} = 0.005$). وهذا يعني أن زيادة حجم البنك العربي الإسلامي

الدولي أدت إلى زيادة ربحية البنك، وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لحجم البنك على ربحية البنك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثراً لحجم البنك على ربحية البنك.

- بناءً على ماسبق، فإنه يمكن التنبؤ بربحية البنك العربي الإسلامي الدولي المستقبلية بالاعتماد على متغيرات الهيكل التمويلي والمتغيرات الضابطة في النموذج القياسي للدراسة وفقاً لمعادلات التقدير التالية:

$$ROA_{it} = 2.642113 + .4604805(DR) + .3.40658(ER) - .1749648(LQ) + .1565323(BS)$$

$$ROE_{it} = .2478933 + .0410093(DR) + .234924(ER) - .0154304(LQ) + .0142699(BS)$$

ثالثاً: النتائج:

إن قرار الهيكل التمويلي قرار استراتيجي بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية، ويُعد هذا القرار مهماً للغاية، وذلك لحاجة هذه المؤسسات ومن ضمنها البنوك الإسلامية إلى تعظيم أرباحها، ولذلك فإن هذه الدراسة توصلت إلى جملة من النتائج وهي على النحو الآتي:

1- أن هيكل التمويل مقيساً بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول له تأثير إيجابي، وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لكل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة المديونية لكلا البنكين ترتب عليها زيادة في ربحية كلا البنكين، بينما أظهرت الدراسة أن نسبة المديونية كان لها تأثير سلبي على ربحية بنك صفوة الإسلامي.

2- أن هيكل التمويل مقيساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول له تأثير إيجابي، وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لكل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة التمويل بالاعتماد على المصادر الذاتية (حقوق الملكية) يزيد من ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة.

3- أظهرت الدراسة أن نسبة السيولة النقدية لها تأثير سلبي، وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية مقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وبمعدل العائد على حقوق

الملكية (ROE)، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة السيولة النقدية لوفاء بمتطلبات الأمان المصرفي ترتب عليها انخفاض في الربحية بالنسبة لكل من البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي.

4- أظهرت الدراسة أن حجم البنك له تأثير إيجابي، وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة، فزيادة حجم البنك ترتب عليها زيادة في ربحية كل من البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي.

رابعاً: التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:

- 1- حتّ إدارات البنوك الإسلامية على الاهتمام بمصادر التمويل بالدين لديها والتي تتمثل في جانب الخصوم في قائمة المركز المالي، حيث تكون تكاليف الديون منخفضة نسبياً لدى البنوك الإسلامية، فهي ديون لا يترتب عليها أعباء مالية ثابتة، ولذلك يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من هذه الميزة وذلك من خلال إدارة ديونها على نحو يُعزز من ربحيتها.
- 2- حتّ إدارة البنوك الإسلامية على زيادة مصادر التمويل الذاتي لديها (حقوق الملكية) فهي مؤشر أمان بالنسبة للبنوك يزيد من ثقة المستثمرين والعملاء، وبالتالي ينعكس أثر ذلك على ربحية البنوك الإسلامية بشكل إيجابي.
- 3- حتّ إدارات البنوك الإسلامية على الموازنة بين متطلبات السيولة النقدية وربحية البنوك الإسلامية.
- 5- حتّ إدارة البنوك الإسلامية على أن تتوسع في حجومها من خلال تنويع أشكال الخدمات المصرفية وتنويع استثماراتها وبالشكل الذي يُعزز من ربحيتها.

المراجع العربية

- الخاقني، نوري ع (2011). *المصرفية الإسلامية وإشكالية التطبيق*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- خلف، فليح (2006). *البنوك الإسلامية*، اربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع
- رجب، ماجد تحسين، (2008). *مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعايير الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 36-38.
- رقادة، نبيله (2016). *دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية*، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- الصيفي، عبدالله علي، والسليم، بدر علي (2010). *الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها وكيفية توزيع أرباحها*، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 37، (1)، 203.
- العبابنة، علي (2013). *أثر هيكل الموجودات والمطلوبات على الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة مقارنة*، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك.
- عبدالله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم (2006). *إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية*، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عثمان، عمر محمد، (2009) *إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية*، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا.
- عقل، مفلح (1989). *مقدمة في الإدارة المالية*، عمان، معهد الدراسات المصرفية.
- العلي، أسعد حميد (2013). *إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر*، عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع.
- قنطقجي، سامر (2010). *صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية*، سوريا: دار الفداء العالمية للنشر.
- كلش، إسماعيل (2019). *أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في تركيا: دراسة مقارنة*. مجلة التمويل والاقتصاد الإسلامي، 5(1)، 94-11.
- الموسي، جمال الدين (2007). *الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات*، مصر، الاسكندرية: الدار الجامعية.

- مزيق، رامي أكرم (2014). *دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية*، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- المشهاوي، أحمد حسين (2007). *أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2005م*، رسالة ماجستير، فلسطين، الجامعة الإسلامية.
- المغربي، عبد الحميد (2004). *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية*، جده.
- النعيمي، عدنان تايه، وارشيد، فؤاد التميمي (2008). *التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الوادي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد (2009). *المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

References:

- Abdullah, K. & Al-Trad, I. (2006). *Management of Domestic and International Banking Operations*, Jordan, Amman: Wael Publishing and Distribution Dar.
- Al-Ababneh, A. (2013). *The Impact of Assets and Liabilities Structure on the Financial Performance of Islamic Banks: A Comparative Study*, MA Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
- Al-Ali, A. (2013). *Commercial Banking Management: Risk Management Approach*, Jordan, Amman, Dar Al-Dhaira for Publishing and Distribution, 118.
- Al-Kayed, L. T., Zain, S., & Duasa, J. (2014). The relationship between capital structure and performance of Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 5(2), 158-181.
- Al-Mashharawi, A. (2007). *The Impact of Financial Position Elements Variables on the Profitability of Islamic Banks: An Analytical Study on Islamic Banks in Palestine for the Period 1996-2005*, MA Thesis, Islamic University, Palestine.
- Al-Morsi, J. (2007). *Financial Management: An Introduction to Decision-Dar Making*, Egypt, University
- Al-Nuaimi, A. T., & Rashid, F. T., (2008). *Financial Analysis and Planning: Contemporary Trends*, Amman: Dar Al-Alyazouri for Publication and Distribution.
- Al Saifi, A., & Al Saleem, B., (2010). *Investment deposits in Islamic banks, Dirasat Journal, Sharia and Law Sciences*, 37(1), Jordan University.
- Alwadi, M. & Samhan, H. (2009). *Islamic banks: theoretical foundations and practical applications*. (3th ed.). Jordan, Amman: Massira Dar for Publishing and Distribution.
- Aql, M. (1989). *Introduction to Financial Management*, Amman, The Institute of Banking Studies.
- Gitman L. & Zutter C. (2015). *Principles of Managerial Finance*, 14th Edition, Pearson Inc.
- Hafeez, M., Khan, H., Majeed, F. & Azeem, A.(2018). Impact of Capital Structure on Islamic Banks Performance :(Evidence from Asian country). *Global Journal of Management And Business Research*, 18(3),49-53.

- Kalash , I . (2019). The impact of the capital structure on the performance of Islamic and conventional banks in Turkey. *Journal of Islamic Economics and Finance*, 5(1).94-111.
- Khalaf, F. (2006). *Islamic Banks, Jordan, Irbid: The World of Modern Books for Publishing and Distribution*.
- Maghribi, A. (2004). Strategic Management in Islamic Banks, Islamic Development Bank, Jeddah.
- Maziq, R. (2014). Study of the Factors Affecting the Profitability of Syrian Commercial Banks, MA Thesis, Tishreen University, Syria.
- Meero, A. (2015). The relationship between capital structure and performance in Gulf countries banks: A comparative study between Islamic banks and conventional banks. *International Journal of Economics and Finance*, 7(12), 140-154.
- Menacer, A., Saif-Alyousfi, A. Y., & Ahmad, N. H. (2020). The Effect of Financial Leverage on the Islamic Banks' Performance in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries. *International Journal of Financial Research*, 11(1), 14-24.
- Myers, S.(1977). Determinants of corporate borrowing. *Journal of financial economics*, 5(2), 147-175.
- Nicodano, G. & Regis, L. (2019). A trade-off theory of ownership and capital structure. *Journal of Financial Economics*, 131(3), 715-735.
- Othman, O. (2009). *Asset and Liability Management in Conventional and Islamic Banks*. PhD Thesis, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Damascus, Syria, 40.
- Qantqji, S. (2010). *The Finance Industry in Islamic Banks and Financial Institutions*, Syria, Al-Fida'a International Publishing Dar.
- Rajab, M. (2008). *The extent to which Islamic banks operating in Palestine to the standard of disclosure of profit distribution bases between shareholders and depositors*, MA Thesis, the Islamic University, Gaza, Palestine, 36-38.
- Rajha, K. & Alslehat, Z. (2014). The Effect of capital structure on the performance of Islamic banks. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 5(9), 144.

- Raqqada, N. (2016). *A Standard Study of the Factors Affecting the Profitability of Commercial Banks*, MA Thesis, Qasidi University, Algeria.
- Saeed, M., Gull, A. & Rasheed, M. (2013). Impact of capital structure on banking performance (A Case Study of Pakistan). *Interdisciplinary journal of contemporary research in business*, 4(10), 393-403.
- Salim, A. (2018). *Capital Structure and Financial Performance of Islamic*. Unpublished master thesis, Business Administration, Kenyatta University, Kenya.
- Ulqayyum, N., Noreen, U., Kousar, R., Rais, S., Mansoor, A., Zaman, K. & Waqas, M. (2019). Impact of Capital Structure on Profitability: A Comparative Study of Islamic and Conventional Banks of Pakistan. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)*, 6(4), 65-74.
- Wang, Y., & Fan, W. (2014). R&D Reporting Methods and Firm Value: Evidence from China, *Chinese Management Studies*, 8. (3), 375 – 396
- Zaroki, S. & Rouhi, L. (2015). The Impact of Capital Structure on Banks Performance: A Case Study of Iran. *Journal of Applied Environmental and Biological Science*, 5(8s), 112-119.